Journal of Al-Muqaddimah, Vol. 11 (2), 2023, 35-62
https://doi.org/10.22452/muqaddimah.vol11no2.4

أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية

(The Effect of Compliance on Sharia governance in Islamic Banks)

Nagi Hamd Saleh Hamd[1] , Asmuliadi Lubis[2] & Mohd Abd Wahab Fatoni Mohd Balwi[3]

Abstract

The research aimed to identify the Effect of compliance on Sharia governance in Islamic banks in Libya and Jordanian. To objectives of the research, the research model was built on previous studies. And the study population may consist of employees of Islamic banks in Libya, and through the quantitative approach chosen by the researcher,204 respondents' samples were collected. The questionnaire was used as a tool for collecting primary data. The results showed that compliance affect Sharia governance. The research presented some recommendations, the most important of which are: the banks should have standards of Sharia governance, and attention to compliance and the development of an effective management system for compliance.

Keywords: *Compliance; Sharia governance; Islamic Banks*

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن. ولتحقيق أهداف الدارسة تم بناء نموذج الدراسة اعتماداً على الدراسات السابقة بناء على العلاقة بين متغيرات البحث، وشملت عينة الدراسة على عدد من موظفو المصارف الاسلامية في ليبيا والأردن، ومن خلال المنهج الكمي الذي اختاره الباحث تم جمع (204) عينة. وتوصلت الدراسة الى أن الامتثال يؤثر على الحوكمة الشرعية، كما قدمت الدراسة بعض التوصيات من أهمها: أن يكون لدى المصارف دليل وإطار عام وواضح لمبادئ الحوكمة الشرعية وامتثال للقوانين والتشريعات ووضوح الوظائف، توصي الدراسة المصارف الإسلامية الاعتناء بالامتثال من خلال تبني المصرف لوظيفة الامتثال وتطويرها وتأسيس نظام إدارة فعال لتقويم الامتثال.

الكلمات المفتاحية: الامتثال . الحوكمة الشرعية– المصارف الإسلامية

∗(Corresponding author) PhD Student, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University Malaya. Email: nagi198518@gmail.com
∗∗Senior Lecturer, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University Malaya. Email: asmuliadilubis@um.edu.my
∗∗∗Senior Lecturer, Department of Syariah & Management, Academy of Islamic Studies, University Malaya. Email: fatoni@um.edu.my

المقدمة

نظراً لامتياز القطاع المصرفي بتداخل العلاقات توجب تطبيق الحوكمة في هذا القطاع أكثر من غيره. حيث إن الامتثال دوراً هاماً في الالتزام بممارسات الحوكمة في المصارف وغيرها من المؤسسات وذلك بالامتثال بتطبيق المعايير والقوانين والأنظمة الخاصة بالحوكمة والحوكمة الشرعية. لذلك فان الاخفاق في الالتزام سواءً الالتزام بالأنظمة والتعليمات يؤدي الى ضعف الحوكمة والتعرض لعقوبات نظامية، أو إدارية، أو خسائر مالية، او للإضرار بسمعة المصرف، أو المؤسسة محليا او حتى عالميا. وإنه لا قيمة لنظام حوكمة خالي من التزام الموظفين والإدارات وأصحاب المصالح بالقوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات التي تدعم الى وصول نظام حوكمة جيد وقوي.

حيث إن القطاع المصرفي يتميز بمجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى لقوة الإغراء والإغواء المالي جعل من تطبيقات الحوكمة فيها أكثر أهمية من غيرها، حيث يعتبر هذا القطاع من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثيراً وتأثراً بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية محلياً ودولياً.

مشكلة الدراسة

ذكر التقرير أيضاً "تقرير هيئة الرقابة الإدارية" في سنتي 2018، و2019، حول بعض المصارف، أنه يوجد خلل في تطوير خطة المصرف الاستراتيجية، والتأخر في اعتماد بعض القرارات الصادرة عن المصرف وغياب وضعف دور مجلس الإدارة في تعزيز الحوكمة والامتثال، وتفشي ظاهرة غير أخلاقية وهي التسيب الاداري، وعدم فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الرقابة على عمليات الاختلاس والتزوير وسرقة أموال الحسابات العامة والخاصة في بعض فروع هذه المصارف.

ولقد قام الباحث بعمل مقابلات مع عينة من العاملين في هذه البنوك بإجراء أسئلة استفسارية حول موضوع مشكلة الدراسة، وعند الاطلاع على بعض التقارير الصادرة من جهات رسمية وبعض البحوث المنشورة عن هذا الموضوع في هذه المصارف، حيث تبين أنه وعند الأسئلة الاستفسارية لبعض الموظفين في البنوك قد تحصل الباحث على إجابات أولاً: من موظفي مصارف قيد الدراسة بليبيا تفيد بأنه دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي في سنة 2010 لازال هو نفسه حتى هذه اللحظة دون وجود تعديل او تطوير وليست مرنه لمواكبة أي تغير، حيث تبين أن هناك مشكلة في تطبيق الحوكمة، أو وجود ضعف في تطبيق بعض معاييرها بالمصارف، وكذلك غياب المصرف المركزي عن تقديم أي تعليمات أو توجيهات رادعه او تأديبية حول التقصير في تطبيق الحوكمة، وعدم التزام للقوانين الصادرة عن المصرف المركزي أو من إدارة المصرف من قبل بعض الإدارات والموظفين بالمصرف، ثانياً: في البنوك الإسلامية الأردنية ومن خلال الإجابات انه يوجد حوكمة جيدة في هذا البنوك بعد الحصول على الإجابات من قبل بعض العاملين في هذه البنوك والتقارير والبحوث المنشورة،؛ حيث ان البنوك تعتمد على تعديلات البنك المركزي في تطبيقه للحوكمة كما يلتزم بتقديم أفضل الممارسات لها، وان البنوك والموظفين ملتزمين بتطبيق معايير الحوكمة التي هي دائما مرنه ومواكبة للتغير، والمرونة تأتي بحسب تعديل تعليمات الحاكمية المؤسسية الصادر عن

البنك المركزي ومرونتها بحسب مرونتها والتغيرات بحسب هذه التعديلات، وأنه يوجد رادع تأديبي في حالة مخالفة هذه المواثيق لأنها تمس سمعة البنك لدى السلطات الاشرافية والرقابية وعدم الالتزام بها قد تؤدي إلى فرض غرامات على البنك.

وعلية تتمثل مشكلة الدراسة في إن الامتثال يلعب دوراً هاماً في تحسين وتطوير ممارسات الحوكمة الشرعية في المصارف، وذلك من خلال الامتثال للقوانين والتعليمات والأنظمة والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة في تدعيم ممارسات الحوكمة في المصارف الليبية. وإنه لا قيمة لنظام حوكمة خالي من التزام الموظفين والإدارات وأصحاب المصالح بالأخلاقيات المتعارف عليها في بيئة الاعمال وما تندرج تحته من الالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة التي تدعم الى وصول نظام حوكمة جيد وقوي.

أسئلة الدراسة

وبناءً على مشكلة البحث الرئيسة نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن

فرضيات الدراسة

تم اقتراح فرضية البحث بناء على نموذج الدراسة المقترح كما يلي:
يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن.

مصطلحات الدراسة

1- **الامتثال:** عرفت لجنة بازل هذه الوظيفة في المصرف بأنها: (وظيفة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم النصح والارشاد وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في المصرف والتي تنتج عن عدم الالتزام بالقوانين والانظمة، والخسائر المالية الناتجة عن ذلك او مخاطر السمعة التي قد يعاني منها المصرف نتيجة لإخفاقه بالالتزام بالقوانين والانظمة وقواعد السلوك والمعايير والممارسات السليمة المطبقة) (الحداد، ارادن، 2021)[4].

[4] الحداد، زينب أحمد جعفر، والعبيدي، ارادن حاتم 2021، الامتثال المصرفي وانعكاساته على الأداء المتميز –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية– الجامعة المستنصرية –كلية الإدارة والاقتصاد– قسم العلوم المالية والمصرفية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 2021/49، العراق.

2- **الحوكمة الشرعية:** هي ذلك النظام الذي يحتوي على أدوات وآليات فاعلة يتم التأكد من خلالها على عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها، وذلك من خلال الاعتماد على التشريع الإسلامي الصحيح، والرقابة الشرعية الفاعلة، والإفصاح الشرعي المستمر الذي يطمئن أصحاب المصلحة عن مدى توافق المؤسسة مع أحكام الشريعة الإسلامية. (الناهض، 2019)[5].

منهجية الدراسة

سوف ينتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج الكمي الذي يمكن تعريف هذا المنهج بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد عبر فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة.

وقد اختار الباحث هذه الطريقة لكونها توفر دقة عالية في الإجابة على أسئلة الدراسة واثبات الفرضيات والموثوقية العالية للنتائج التي يمكن الوصول لها من خلال التحليلات الإحصائية.

تم قياس متغيرات البحث وإجراءات تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS) وبرنامج (AMOS). تم اعتماد بعض تقنيات تحليل البيانات، مثل الإحصاء الوصفي للمتغيرات الديموغرافية، وتحليل Cronbach alpha من أجل الموثوقية، وتحليل العوامل الاستكشافية (EFA)، وتحليل العوامل المؤكدة (CFA)، ونمذجة المعادلات الهيكلية (SEM)، واختبار الفرضيات.

في هذه الدراسة، اعتمد الباحث أداة المسح من الدراسات السابقة حيث تم اشتقاق متغيرات الدراسة من دراستين وهي دراسة (الحداد، زينب أحمد جعفر، والعبيدي، ارادن حاتم، 2021)[6] ودراسة (الناهض عبد العزيز احمد، 2019)[7] لقياس متغيرات البحث المدرجة في النموذج وهي؛ الامتثال، والحوكمة الشرعية.

مجتمع الدراسة

يمكن تعريف المجتمع على أنه "كل الأشخاص أو العناصر (وحدة التحليل) ذات الخصائص التي يرغب المرء في دراستها" [8](Zhao et al., 2008) . بالإضافة إلى ذلك، يشير عدد السكان إلى المجموعة الكاملة من

[5] الناهض، عبد العزيز احمد سعد، 2019، نظرية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية "دراسة تطبيقية لنظام الحوكمة الشرعية لدولة الكويت" الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا، رسالة دكتوراة غير منشورة.

[6] الحداد، زينب أحمد جعفر، والعبيدي، ارادن حاتم، المرجع السابق

[7] الناهض، عبد العزيز احمد سعد، 2019، المرجع السابق

[8] Zhao, X. M., Ye, X. Q., & Zhu, D. Y. (2008). A novel compound isolated from the peels of Citrus changshan-huyou Y. B. Chang. In Yaoxue Xuebao (Vol. 43, Issue 12).

الأشخاص أو الأحداث أو الأشياء ذات الأهمية التي يرغب الباحث في التحقيق فيها. وفقًا Sakran and Bougie (2013)[9]، يجب أن يتضمن مجتمع الدراسة المستهدف العناصر والحدود الجغرافية والوقت.

في الدراسة الحالية، تعتبر المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا والأردن هي مجتمع الدراسة المستهدف، ويشكل العاملين في هذه المصارف العينة المستهدفة.

يوضح الشكل التالي مجتمع الدراسة:

الشكل1: مجتمع الدراسة

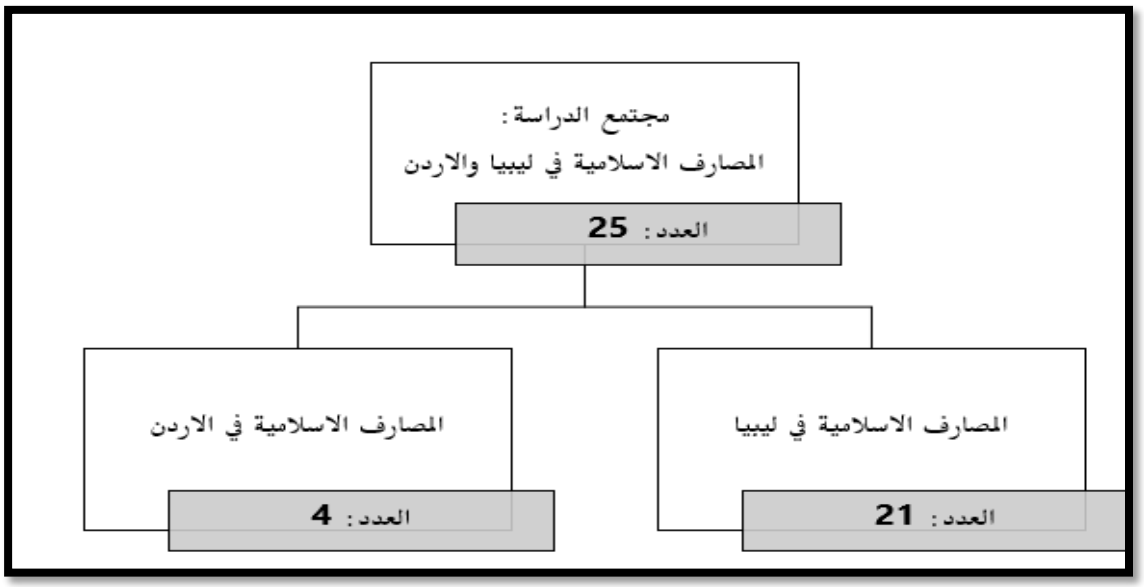

عينة الدراسة

إطار العينة عبارة عن قائمة بجميع عناصر المجتمع التي يتم أخذ العينة منها (Sekaran and Bougie; 2013)[10] في الدراسة الحالية، تعتبر المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا وفي الأردن إطار لعينة الدراسة، والمبينة في الجدول رقم 6. ومع ذلك، فإن إطار اختيار العينات الذي يمثل الموظفين العاملين في المصارف الإسلامية في كل من ليبيا والأردن غير متوفر، وبالتالي، سيتم تكييف أخذ العينات غير الاحتمالية في هذه الدراسة.

[9] Sekaran, U., & Bougie, R. (2013). Research Methods for Business: A Skill-Building Approach (6th Edition). New York, NY: Wiley.

[10] Sekaran, U., & Bougie, R. (2013).

جدول 1: عينة الدراسة

المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا				
الجمهورية	التجاري الوطني	الوحدة	الصحاري	شمال افريقيا
الواحة	الامان	الوفاء	السرايا	الخليج الاول
المتحد	التجاري العربي	التجارة والتنمية	المتوسط	الاجماع العربي
الليبي الخارجي	النوران	مصرف الاندلس	مصرف التنمية	مصرف اليقين
المصرف الإسلامي الليبي				
المصارف الإسلامية العاملة في الأردن				
البنك العربي الإسلامي الدولي	البنك الإسلامي الاردني			
بنك الصفوة الاسلامي	مصرف الراجحي			

يتألف مجتمع الدراسة من موظفو المصارف الاسلامية في ليبيا، والمصارف الإسلامية الأردنية، ويشمل الموظفون بهذه المصارف من اداريين وتنفيذيين وشرعيين عينة الدراسة المستهدفة موضحة كما يلي:

أولا: المصارف الإسلامية في ليبيا: من خلال البيانات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي في طرابس، وفقاً عن تقرير صادر من بوابة جريدة الوسط الالكترونية إلى أن عدد العاملين بالقطاع المصرفي وصل إلى 19,588 ألف موظف، يعملون في 555 فرعاً ووكالة مصرفية في العام 2021.

ثانياً: المصارف الإسلامية في الاردن: أما البنوك الإسلامية الأردنية، فقد بلغ عدد البنوك أربعة بنوك وهي:

1. البنك الإسلامي الأردني وحجم العينة حسب آخر تقرير سنوي صادر عن البنك لسنة 2021، تقرير رقم 43، بلغ 2439 موظفاً بنهاية عام 2021.
2. بنك الصفوة الإسلامي وحجم العينة حسب آخر تقرير سنوي صادر عن البنك لسنة 2021، بلغ 669 موظفاً بنهاية عام 2021.
3. مصرف الراجحي وحجم العينة حسب آخر تقرير سنوي صادر عن البنك لسنة 2021، بلغ 330 موظفاً بنهاية عام 2021.
4. البنك العربي الإسلامي الدولي وحجم العينة حسب آخر تقرير سنوي صادر عن البنك لسنة 2021، بلغ 1027 موظفاً بنهاية عام 2021.

نموذج الدراسة

تم بناء نموذج الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة بناء على العلاقة بين متغيرين رئيسين في البحث، وهي الامتثال كمتغير مستقل، والحوكمة الشرعية كمتغير تابع. نبين فيما يلي نموذج الدراسة المقترح:

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: حدود الدراسة المكانية سوف تنحصر في تحليل البيانات التي سيتم الحصول عليها من موظفو المصارف الاسلامية وفروعها في ليبيا، والبنوك الإسلامية الأردنية ، ويشمل الموظفون من اداريين وتنفيذيين وشرعيين.
2. الحدود الزمنية: سوف تتطرق هذه الدراسة في حدود سنوات تم الاعتماد عليها حسب التقارير والدراسات السابقة في نفس الزمن الذي تحدثت فيه هذه التقارير والدراسات من سنة 2011 إلى 2022.

الدراسات السابقة

دراسة سالم، محمد ميلاد، (2022)، نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية العاملة في ليبيا، ورقة منشورة في المؤتمر الأكاديمي الخامس لدراسات الاقتصاد والأعمال بجامعة مصراتة بعنوان "المصارف الإسلامية الواقع والمأمول" 17 و18 ديسمبر 2022م، تنظيم كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مصراتة – ليبيا. هدفت الدراسة إلى إمكانية إيجاد نمط من معايير الحوكمة في مؤسسة الرقابة يزيد من صلاحية نظام الرقابة، في قضايا الأخلاقيات، والإشراف، والشفافية، والمصداقية المعقولة التي تكفل التزام المؤسسات المصرفية الإسلامية بالمعايير الشرعية. واتبعت في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد نظام من الحوكمة الشرعية يكفل استقلال الجهة الرقابية، مع انفراد الهيئة المركزية بالإفتاء في القضايا العامة، وتفعيل التفتيش الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية، ومؤسسات التدقيق الخارجي المستقلة على منوال مؤسسات المراجعة الخارجية المعتمدة. وخلصت الدراسة إلى نتائج من أهمها إن اتباع نظام للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في ليبيا أصبح ضرورة قصوى؛ للحفاظ على المالية الإسلامية، وضمان استمرارها.

دراسة الحداد، زينب أحمد جعفر، والعبيدي، ارادن حاتم (2021)، الامتثال المصرفي وانعكاساته على الأداء المتميز –دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية– الجامعة المستنصرية –كلية الإدارة والاقتصاد– قسم العلوم المالية والمصرفية، مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 2021/49، العراق. هدف البحث إلى تحديد العلاقة

بين الامتثال المصرفي وانعكاسه على الأداء المتميز في بيئة العمل، توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمهما وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الامتثال المصرفي والأداء المتميز، وأوصى الباحث على المصارف إدراك دور أهمية الامتثال المصرفي في تنفيذ المبادئ التوجيهية وصولاً لتحقيق أهدافها في البقاء والنمو.

دراسة الوابل، (2019)، أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية، بحث منشور، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد 6، العدد 1، صفحة 19-36، المملكة العربية السعودية. تتمثل مشكلة البحث في السعي إلى التعرف على أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على كفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية لأعمالها التي تقوم بها مما يؤثر على مستوى فاعلية القطاع المصرفي ككل، وتعتمد عينة الدراسة من العاملين بإدارة ستة بنوك من البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية والذين قاموا بالإجابة على استمارة الاستبيان الخاصة بالبحث وتم إجراء عدد من المقابلات الشخصية معهم، وخضعت بيانات الدراسة للتحليل الإحصائي وفق برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي أهمية وضرورة حرص إدارة البنوك للحفاظ على حقوق المساهمين، وحماية حقوق أصحاب المصلحة، والاضطلاع بمسؤولياتهم بكفاءة وفعالية، وتوفير أعلى مستويات الإفصاح والشفافية، كما خلصت الدراسة أن يقوم المشرفون بمسؤولياتهم بكفاءة وفعالية، مما يؤدي إلى الشفافية والكفاءة في الأداء المصرفي. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية بين متغير مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وكفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية.

دراسة خليل، وآخرون (2019)، مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف الليبية "دراسة حالة مصرف الجمهورية فرع العلوص"، المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة – المؤسسات وإشكاليات التنمية في الدول النامية (ليبيا نموذجا) 11-12 نوفمبر 2019. هدفت هذه الدارسة إلى التعرف على مدى وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بمصرف الجمهورية فرع العلوص، وكذلك قياس درجة تطبيق هذه المبادئ المتمثلة في (الإفصاح والشفافية، سيادة القانون، المساءلة، مسئوليات مجلس الإدارة) بالإضافة إلى التعرف على أثر المتغيرات الديموغرافية للعاملين بالمصرف قيد الدارسة على تطبيق مبادئ الحوكمة، واعتمدت هذه الدارسة على أسلوب الإحصاء الوصفي، واستخدمت الأساليب الإحصائية باستخدام نظام(SPSS) لاستخراج النتائج المتعلقة بالدارسة، وتوصلت الدارسة إلى عدد من النتائج أهمها: وجود تطبيق لمبادئ الحوكمة والمتمثلةُ في (مسؤولية الإدارة العليا، سيادةُ القانون)، بينما لا يتم تطبيق مبادئ الحوكمة المتمثلة في (المساءلة، العدالة والمساواة، الإفصاح والشفافية) بالمصرف قيد الدارسة. وأوصت هذه الدارسة بأهمية استمرار المصرف قيد الدارسة في ترسيخ مبدأ سيادة القانون وتعزيز مبدأ مسؤولية الإدارة العليا، والالتزام بتطبيقِ مبادئ الحوكمة المؤسسية الأخرى والمتمثلة في (المساءلة، العدالة والمساواة، الإفصاح والشفافية)، وضرورة العمل على زيادة اهتمام المصرف المبحوث بسياسات ومبادئ الحوكمة.

دراسة قاشي، زينب، (2017)، امتثال المصارف الإسلامية للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية، ورقة بحثية تقع في (15) صفحة، مجلة التنمية والإشراف للبحوث والدراسات، المجلد 2، العدد

2 جوان 2017. هدفت مقالة البحث في الامتثال في المصارف الإسلامية واهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية، اتضح من خلال هذه الورقة البحثية ان امتثال البنوك الإسلامية للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي الى زيادة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق الإدارة الرشيدة في البنوك.

دراسة الحانيني، إيمان، (2014)، مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات، بحث منشور في المجلة الاقتصادية والمالية الآسيوية، 2014، 4 (12): 1784-1797، جامعة البلقاء التطبيقية السلط- الأردن. هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان وتوزيعه على عينة مكونة من 120 مستجيباً من مساعدي المديرين العامين ومديري الإدارات ومديري الفروع ومساعدي مديري الفروع وموظفي المراجعة. الإدارات في البنوك الأردنية. بعد تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS ، خلصت الدراسة إلى أن البنوك الأردنية ملتزمة بتطبيق مبادئ حوكمة الشركات فيما يتعلق بحماية حقوق أصحاب المصالح والمساهمين ومعاملتهم بإنصاف. علاوة على ذلك، تلتزم البنوك الأردنية بإصدار أنظمة تحدد صلاحيات مجلس الإدارة وإدارته التنفيذية ومسؤولياته. ويلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنوك الأردنية بقواعد وأخلاقيات العمل الوظيفي المهني، والإفصاح والشفافية عن المعلومات المنشورة والوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه المجتمع. أوصت الدراسة بضرورة قيام جهات الرقابة والإشراف بتشجيع جميع البنوك على اتباع نهج البنوك فيما يتعلق بالتزامها بمبادئ حوكمة الشركات فيما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية، وضرورة إنشاء لجنة خاصة للحوكمة تسمى. لجنة حوكمة الشركات التي تهتم بتخطيط ومراجعة ومراقبة عمليات الحوكمة. ثم ضرورة إجراء التصحيحات كلما دعت الحاجة.

ملخص الدراسات السابقة

الدراسة السابقة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف	الفجوة البحثية	أوجه الاستفادة	ما تميزت به الدراسة الحالية
1- دراسة سالم، 2022، ليبيا.	دراسة موضوع الحوكمة الشرعية في المصارف.	ركزت على مفهوم الحوكمة الشرعية والرقابة الشرعية دون الإشادة بموضوع الامتثال	لم تتطرق الدراسة الي أثر أخلاقيات العمل على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.	أوصت الدراسة لإيجاد نظام حوكمة شرعية ضرورة قصوى للحفاظ على المالية الإسلامية، وهذا	دراسة أثر أخلاقيات العمل على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية

		وأخلاقيات العمل.		ما سوف تسعى له هذه الدراسة	والامتثال كمتغير وسيط بينهما.
2- الحداد، زينب أحمد جعفر، والعبيدي، ارادن حاتم، 2021، العراق.	أهمية وظيفة الامتثال في المصارف.	تحدثت الدراسة فقط عن الامتثال المصرفي وانعكاسه على الأداء المتميز في المصارف العراقية.	لم تتطرق الدراسة في توصياتها إلى دور الأخلاقيات المهنية في تحسين وظيفة الامتثال والتي سوف تتطرق له هذه الدراسة.	دور الامتثال في الأداء المتميز للمصارف	دور الامتثال في تعزيز الحوكمة وأخلاقيات العمل في المصارف
3- خليل، وآخرون (2019)، ليبيا.	إلى التعرف على مدى وأهمية تطبيق مبادئ الحوكمة بمصرف الجمهورية، وبيئة المشابه للدراسة، ونظام التحليل الاحصائي المتبع.	ركزت الدراسة على الحوكمة دون الأخلاقيات والالتزام.	أوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بسياسات الحوكمة في المصرف، وهذا ما سوف تتطرق له هذه الدراسة في التوسع أكثر بموضوع الحوكمة في المصارف.	الاستفادة من الإطار النظري حول وضع الحوكمة في أحد فروع مصرف الجمهورية موضوع الدراسة.	أثر الأخلاقيات على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية والتقليدية.
4- الوابل، 2019، السعودية.	تناول موضوع التعرف على أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة على	ركزت الدراسة على الالتزام بتطبيق الحوكمة فقط وكفاءة أدائها على	اوصت الدراسة بإجراء أبحاث ودراسات متعلقة بتطبيق ومعايير الحوكمة في	إثراء الإطار النظري والاستفادة من أسئلة الاستبانة.	لرفع كفاءة الأداء لدى المصرف من خلال دور الأخلاقيات المهنية.

	كفاءة أداء المصارف في السعودية.	المصارف في السعودية.	المصارف لرفع كفاءة الأداء وهذا ما سوف تقوم به هذه الدراسة من خلال دور الأخلاقيات المهنية في رفع كفاءة أداء الحوكمة في المصارف.		
5- دراسة قاشي، زينب، 2017.	أهمية الامتثال في المصارف الإسلامية في تفعيل الحوكمة.	ركزت الدراسة على معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.	لم تتطرق الدراسة الى الأخلاقيات المهنية ودرها في تفعيل الحوكمة.	اثراء الإطار النظري حول الامتثال وعلاقته بالحوكمة.	الربط بين موضوع الامتثال والحوكمة والأخلاقيات المهنية في موضوع واحد دون التطرق لموضوع الامتثال فقط في تفعيل الحوكمة.
6- الحانيني، إيمان، 2014، الأردن.	تناول البحث مدى التزام البنوك قيد الدراسة لحوكمة الشركات.	ركزت الدراسة على التزام البنوك لتطبيق مبادئ الحوكمة دون الاخلاقيات.	في النتائج يلتزم أعضاء مجلس الإدارة في البنوك الأردنية بقواعد وأخلاقيات العمل الوظيفي المهني، والإفصاح والشفافية عن المعلومات المنشورة والوفاء بمسؤولياتهم الاجتماعية تجاه المجتمع، وهذا ما	مقارنة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج من خلال التزام البنوك بتطبيق الحوكمة، ومن أهما التزام أعضاء مجلس الإدارة بأخلاقيات العمل.	ان دور الالتزام بتطبيق الحوكمة يحقق حماية لحقوق أصحاب المصالح والمساهمين، والتزام أعضاء مجالس الإدارة بأخلاقيات العمل المهني الوظيفي.

		تســـعى إليه هذه الرسالة.			

الإطار النظري

المقدمة

على الرغم من أن الحوكمة وُلد وعرف كمصطلح بهذا الاسم منذ بداية تسعينات القرن الماضي، وجاءت لتفادي أي أزمة كالأزمة التي حدثت لكبرى الشركات في ذلك الوقت، إلا إنها ما زالت تتطور وتُستحدث لتواكب كل التطورات والأحداث الداخلية والخارجية، حيث إن العديد من المنظمات والمؤسسات والهيئات قد أصدرت معايير ومبادئ ونماذج للحوكمة، ومازال بعض المنظمات والمؤسسات تقوم بتحديث وتطوير وإصدار معايير جديدة لتواكب إي تطورات أو أحداث جديدة تطرأ على المجتمع أو العالم. ولعل أهم الأزمات التي جاءت الحوكمة لتصحيحها إما لمشاكل في عدم الامتثال للقوانين والانظمة واللوائح المعمول بها في المؤسسة أو المنظمة، أو لأزمة أخلاقية سيئة ناتجة من سوء تعامل أو عن قصد من المؤسسة أو المسؤولين تجاه أصحاب المصالح الداخليين والخارجين.

لذلك تسعى الكثير من المؤسسات "نقصد بالمؤسسات الحكومية أو الخاصة، إسلامية أو تقليدية أو خيرية" إلى حماية نفسها من المخاطر سواءً مخاطر مالية أو الثقة والسمعة، أو مخاطر إدارية وإستراتيجية، أو أي مخاطر أخرى ناتجة عن الفساد المالي أو الإداري، وذلك من أجل كسب ثقة العملاء والمستثمرين وجذب الكثير منهم والبقاء عليهم، وذلك من خلال إتباع نظام يسعى إلى تحقيق هذا الكسب، ولعل أهم هذه النظم هو أتباع نظام حوكمة جيد، وأيضا وجود امتثال لدى المؤسسة للأنظمة والقوانين الوضعية والشرعية والإجراءات والسياسات واللوائح والعقود والإستراتيجيات، سواءً على مستوى المحلي أو الدولي من خلال إدارة أو وحدة للامتثال. ومن هنا يمكن لأصحاب المصالح أخذ الثقة في المؤسسة عند إتباعها إحدى هذه الإجراءات كلها وذلك هو الأفضل، أو إحداها لكسب ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح والعملاء وتجنب أو التحوط للمخاطر، مع الاستمرارية ووجود التنافس بين المؤسسات كُلاّ حسب تخصصاتهم، حتى تتم هذه المكاسب بينهم وبين أصحاب المصالح.

وعليه فانه لا قيمة لنظام حوكمة خالي من امتثال الدول والحكومات والمجتمعات والمؤسسات والأفراد بالقوانين واللوائح والتشريعات التي تدعم الى وصول نظام حوكمة قوي.

في هذا الإطار النظري نتعرف على متغيرات الدراسة، من خلال تقسيمها إلى محورين وهما الامتثال، والحوكمة الشرعية، وتسليط الضوء على مفهوم كل محور وعلاقة كل محور بالأخر.

المبحث الأول: محور الدراسة الأول "الامتثال"

المطلب الأول: تمهيد

انبثقت اهمية الامتثال للقوانين واللوائح والتعليمات منذ ثلاثينيات القرن الماضي أثر انهيار بضعة آلاف من المصارف الامريكية في اعقاب انهيار الاسواق المالية مما دفع المشرع الامريكي لإصدار قوانين لتنظيم صناعة الخدمات المالية ترتب عليها الفصل بين انشطة المصارف التجارية ومصارف الاستثمار وشركات التامين، بعد ان استقر الرأي آنذاك بان تداخل الانشطة المصرفية غير التجارية ادى الى اضافة مخاطر كارثية عصفت بحقوق المساهمين والمودعين معا. تلا ذلك تشريعات اخرى لتنظيم العلاقة بين شركات الاوراق المالية ومصارف الاستثمار والمستثمر، لحماية الاخير مما يترتب عن جهله بالسوق والقوى التي تحركه.

المطلب الثاني: مفهوم الامتثال في المصارف

يعتبر الامتثال بالأنظمة والقوانين والتشريعات والتعليمات الصادرة من قبل الجهات الرقابية أحد أهم أسس وعوامل نجاح المؤسسات المالية، ويحافظ على سمعة المؤسسة، ومصداقيتها، وتعاملها بعدالة وشفافية، وحماية مصالح المساهمين والمودعين والأطراف ذوي العلاقة، فالامتثال بالتشريعات يوفر للمؤسسات الحماية من العقوبات والغرامات والمخاطر المرتبطة بالسمعة، ويعد الامتثال الدافع الأبرز لتكون مسؤولية شاملة ومتعددة الجوانب تقع على عاتق جميع الأطراف في المؤسسة المالية وإدارتها ابتداءً من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا، وانتهاء بجميع الموظفين كل ضمن اختصاصه، في ضوء المهمات المناطة بهم والصلاحيات الموكلة إليهم. (كمال، سميرة، 2016)[11].

وعرفت لجنة بازل هذه الوظيفة في المصرف بأنها: (وظيفة مستقلة تحدد وتقيم وتقدم النصح والارشاد وتراقب وترفع التقارير حول مخاطر عدم الامتثال في المصرف والتي تنتج عن عدم الالتزام بالقوانين والانظمة، والخسائر المالية الناتجة عن ذلك او مخاطر السمعة التي قد يعاني منها المصرف نتيجة لإخفاقه بالالتزام بالقوانين والانظمة وقواعد السلوك والمعايير والممارسات السليمة المطبقة).

إذاً فالامتثال هي عمليات داخل المؤسسة مترابطة هدفها التأكد من أن المؤسسة ملتزمة بالقوانين والتشريعات وقواعد السلوك المعمول بها في جميع أنشطتها، مع الأخذ بعين الاعتبار كل التغيرات والقوانين وتحديثها المستمر بما يواكب أي تغيرات أو تحديثات مستمرة.

المطلب الثالث: العلاقة بين الامتثال والحوكمة

وأهمية وظيفة الامتثال في البنوك تزايدت نتيجة المخاطر التي ينطوي عليها عدم التقيد باللوائح والأنظمة الداخلية والخارجية مثل العقوبات القانونية أو الرقابية، والخسائر المادية أو المالية، أو غيرها من الخسائر الناجمة عن فشل

[11] كمال، حوشين، وسميرة، هارون، (2016)، الحوكمة والامتثال في المصارف ودرهما في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منها، بحث منشور في مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 1، المجلد 5، الصفحة 134-107، الجزائر.

البنوك في الامتثال للإجراءات واللوائح والقوانين الخاصة بمدونة قواعد السلوك الأخلاقي ، وتساهم جميع الإدارات التي تعمل أو تنظم أعمال البنوك بما في ذلك البنك المركزي ، وبورصة الأوراق المالية، والوزارات التجارية والصناعية على مراقبة وظيفة الامتثال في البنوك باعتبارها من الأطراف ذات العلاقة مع البنك، حيث توجد هذه الممارسات كجزء من الحوكمة.

ولذا فأن الامتثال هو أحد ركائز الحوكمة الجيدة، حيث شرعت بعض من دول العالم في الآونة الأخيرة في توجيه اهتمام وعناية لتنظيم وإدارة البنوك. (قاشي، وزينب، 2017)[12].

المبحث الثاني: محور الدراسة الثاني "الحوكمة الشرعية"

المطلب الأول: تمهيد

أصبحت الحوكمة من أكثر المصطلحات تداولاً في الفترة الأخيرة والتي تحتاجها العديد من المنظمات الحكومية والخاصة وغيرهما لتنبي هذا المفهوم في بناء مؤسساتها في الطريق الصحيح، وذلك من خلال وضع معايير ومبادئ وأنظمة حوكمة كلا حسب تخصص المنظمة وتوجهاتها. إلا ان معظمها ركزت على جانب نظري شبه موحد حول تعريفات ومبادئ وأسس لتحقيق تطلعات مختلفة لأصحاب المصالح، وتجدهُ متكرراً دونما وجود تطوير للمبادئ والمعايير التي تناسب كل منظمة والتطبيق الذي يحقق الهدف من وراء الحوكمة.

المطلب الثاني: الحوكمة، مفهومها، نشأتها، والحاجة إليها

أولاً: مفهوم الحوكمة

عرفت مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها" (2007M, Alamgir)[13].

كما عرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: "مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين". (2007. C, Freeland)[14].

---

[12] قاشي, ي., & زينب, خ. 2017، امتثال المصارف للمعايير الشرعية وأهميته في تفعيل الحوكمة وتحقيق السلامة المصرفية. مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات, 2(2), 26–41.

[13] Alamgir, corporate governance: a risk perspective, paper presented to corporate governance and reform: paving the way to financial stability and development, a conference organized by the Egyptian banking institute, Cairo, 7/8 May 2007.

[14] Freeland, C. 2007. "Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks" paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

ويعرفها بنك التسويات الدولية: "الحوكمة في البنوك بأنها الأساليب التي تداولها البنوك من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا والتي تحدد كيفية وضع أهداف البنك والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الألتزام بالعمل وفقاً للقوانين والنظم السائدة وبما يحقق حماية مصالح المودعين". (عبدالرزاق، 2010)[15].

مفهوم الحوكمة الشرعية:

عرفه الناهض بأنها ذلك النظام الذي يحتوي على أدوات وآليات فاعلة يتم التأكد من خلالها على عدم مخالفة المؤسسة لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياتها، وذلك من خلال الاعتماد على التشريع الإسلامي الصحيح، والرقابة الشرعية الفاعلة، والإفصاح الشرعي المستمر الذي يطمئن أصحاب المصلحة عن مدى توافق المؤسسة مع أحكام الشريعة الإسلامية. (الناهض، 2019).[16]

مفهوم الحوكمة الشرعية من قبل مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) من خلال المعيار رقم (10) الخاص بالمبادئ الإرشادية لنظم الضوابط الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية الصادر في ديسمبر 2009، حيث تم تعريف الحوكمة الشرعية بأنها: "النظام الذي يشير إلى مجموعة من الترتيبات المؤسساتية والتنظيمية التي تتأكد من خلالها مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية أن هنالك اشرفاً شرعيا فاعلاً مستقلاً ".

ثانياً: نشأة الحوكمة وتطورها

الحديث عن نشأة الحوكمة يتناول أمرين، المصطلح والمفهوم، فأما المصطلح فقد اتفق الكتاب والباحثون على انه حديث النشأة والاستعمال.

وأما مفهوم الحوكمة من حيث نشأة التطبيق فهو وليد الإسلام ومنهج سار عليه النبي صلى الله عليه وسلم كما جاء في حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال :جاء النبي صلى الله عليه وسلم إلى السوق فرأى حنطةُ مصبَّرة فأدخل يده فيها، فوجد بللا، فقال" :من غش فليس مني"، فإدخال النبي صلى الله عليه وسلم يده ليكشف الخلل في المبيع هو منهج رقابي على التجار الذين يبيعون في الأسواق (ابن عيسى، 2020)[17].

- **أول ظهور للحوكمة**

الشكل 3: أبرز الكوارث الاقتصادية العالمية والتي من خلالها ظهرت الحوكمة وتطورت بشكل كبير جداً

[15] *حبار* عبدالرزاق (2010) بعنوان: الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي "حالة دول شمال أفريقيا". جامعة الشلف الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.

[16] الناهض، عبد العزيز احمد سعد، 2019، المرجع السابق

[17] ابن عيسى، داود سلمان، 2020 الحوكمة وتطبيقاتها على التدقيق والرقابة الشرعية "دراسة تأصيلية فقهية"، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع.

إذا تحدثنا عن كارثة فيسبوك، والتي كانت في تسريب معلومات للكثير من المستخدمين، ما يُقارب 50 مليون مستخدم، حيث تم متاجرة معلومات وبيانات هؤلاء المستخدمين وتم بيعها لشركات خاصة بتحليل البيانات، بعد هذه الفضيحة خرج قانون حماية الخصوصية وبقوة في الحوكمة لحماية خصوصية المستخدمين في فيسبوك، ويعتبر تطور الحوكمة يأتي بعد كل فضيحة أو كارثة حدثت.

➢ **من العوامل المشتركة في هذه الأزمات منها ما يلي**

- الفساد الإداري: المنسوب لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، واستغلالهم أموال وموارد مؤسساتهم لتحقيق مصالحهم الخاصة.
- الفساد المحاسبي: المنسوب لمكاتب مراجعة الحسابات الخارجية الدولية، وتلاعبها بإقرار صحة الحسابات والقوائم المالية على خلاف الحقيقة.
- الفساد المالي: المتعلق بالمسؤولين في البورصات والأسواق المالية والتي تتلاعب في أسهم الشركات بالغش والاحتيال والتزوير في تقارير الشركات وقيم الأسهم.

ثالثاً: الحاجة إلى الحوكمة الشرعية

إن الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية تختص بأسباب يمكن تلخيصها فيما يلي وهي :

- خضوع المؤسسات المالية الإسلامية تحت نظام عالمي مالي يسيطر عليها وقائم على نظام يخالف أحكام الشريعة الإسلامية .
- العديد من المستحدثات الشرعية وكثرتها التي تواجه المالية الإسلامية اليوم، وظهور منتجات صناعية مالية أكثر تعقيدًا.
- غياب تأثير الرعيل الأول المؤسس للمالية الإسلامية وانتقاله لجيل جديد يفتقد للمعرفة المنهجية التي سار عليه المؤسسون.

المطلب الثالث: الفرق بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات

إن مفهوم الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية (Shariah Governance) هو مفهوم مختلف تمامًا عن مفهوم حوكمة المؤسسات (Corporate Governance)، لما للمفهوم الأول من أبعاد دينية وأخلاقية تتجاوز بكثير حدود المفهوم الثاني المقتصر على الأبعاد المالية والإدارية. (الناهض، 2019)[18] ويمكن تلخيص أهم الفروقات الأساسية بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات في الجدول التالي :

جدول 2: الفروقات الأساسية بين الحوكمة الشرعية وحوكمة المؤسسات

تعهد والتزام الادارة	هل يوجد تعهد بتوفير المصادر الملائمة لمتطلبات الالتزام وعلى نحو ملائم في قطاعات الاعمال المختلفة؟ هل يوجد نظام تحكم مؤسسي ملائم؟ وهل يتم توزيع الموارد على الانشطة في العمل بشكل ملائم؟
السياسات والإجراءات	هل السياسات والإجراءات المتبعة كافية لضمان الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات الصلة؟
التعرف على مخاطر عدم الالتزام وتحديد اولويتها	هل يوجد فهم كاف لمخاطر عدم الالتزام؟ هل الضوابط الموجودة تخفف من مخاطر عدم الالتزام؟ هل توجد اجراءات لتقييم اثار المخاطر تنتج عن تغيرات الانظمة الالية او المنتجات والخدمات الجديدة. او التغييرات الادارية او المؤسسية او المتطلبات الرقابية الجديدة؟
مراقبة ومتابعة مسائل (موضوعات) الالتزام	هل برامج مراقبة الالتزام فعالة؟ وهل عملية متابعة الامور المتعلقة بالالتزام والحلول الموضوعة لمعالجتها كافية ومناسبة؟
الاتصال والتقارير	هل تشمل التقارير الادارية على معلومات قيمة وذات جودة عالية حول انشطة ووضع مراقبة الالتزام؟ هل يتم اعلام الاشخاص المعنيين بوضع

[18] الناهض، عبد العزيز احمد سعد، 2019، المرجع السابق

	المشاريع والمبادرات وفي الوقت المناسب؟ هل تصل التقارير الدورية بخصوص حالة الالتزام، او التقييمات، او المصفوفات، او النشرات الخاصة بمسائل مراقبة الالتزام والمتطلبات الرقابية الى الموظفين المعنيين والإدارة؟
برامج التدريب /الكفاءة المهنية	هل توفر برامج التدريب الحالية تغطية كافية للمتطلبات الاساسية مع التركيز على متطلبات الالتزام ذات المخاطر المرتفعة؟ هل توجد علاقة واتصال دوري مع الاطراف النظيرة الداخلية والخارجية؟ هل موارد ادارة الالتزام المتوفرة ملائمة؟
فاعلية الالتزام والإدارة –الاداء والتنفيذ	هل تصرف الموظف يتناسب مع مهامنا وواجباتنا تجاه العملاء والمساهمين؟ هل التقيد والالتزام يعتبر جزءا منطقيا ومضمنا في العمل اليومي للموظف؟
فاعلية البنية التحتية	هل نتائج التدقيق وتقارير مراجعة الالتزام ونتائج التفتيش والشكاوي والدعاوي القضائية..الخ تشير الى ان البنية التحتية تعمل بشكل فعال؟

المطلب الرابع: علاقة الحوكمة بالامتثال

لقد ارتبط الامتثال كإحدى القضايا الهامة والملحة في صناعة الخدمات المالية بتطورات مصرفية ورقابية واجتماعية كالحكم الجيد (Good Corporate Governance) والجرائم المالية بما فيها غسيل الاموال (Money Laundering) والتمسك بالقيم الاخلاقية والأمانة المهنية (Code of Ethics) ان وظيفة الامتثال الفعالة هي متطلب اساسي للحكم الجيد ومحاربة الفساد وأداة لدرء المخاطر سواء ما يتعلق بالسمعة او المخاطر التشغيلية او سلامة النظم المالية وكفاءة ادائه ولقد اتسعت مهام الامتثال ووظيفته بشكل سريع لتشمل العمليات المصرفية والاستثمارية في البنوك. ويعد الالتزام بالأنظمة والتعليمات أهم أسس ونجاح المؤسسات المالية. والعلاقة بين الالتزام والحوكمة علاقة كبيره واهدافهم متشابهة.

تحليل البيانات

في هذا البحث، تم اختبار جميع المتغيرات من خلال برنامج SPSS (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) وحزمة البرامج الإحصائية AMOS (تحليل هياكل اللحظة). تم اختبار فرضيات البحث باستخدام SEM في برنامج AMOS.

تحليل الاتجاه لأبعاد مقاييس الدراسة وللمقياس ككل

يظهر لنا من جدول (1) أن المتوسطات الحسابية لأبعاد مقاييس الدراسة تراوحت (3.47 – 3.71) وبدرجة موافقة مرتفعة ومتوسطة، حيث كان أعلاها لبعد "الحوكمة الشرعية" بمتوسط حسابي 3.71 وبانحراف معياري (0.80) بدرجة موافقة مرتفعة على هذا المحور، ثم يليها بعد "الامتثال" بمتوسط حسابي 3.62 وبانحراف معياري (0.73) بدرجة موافقة متوسطة.

جدول 1: تحليل الاتجاه لأبعاد مقايس الدراسة مرتب تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	الحوكمة الشرعية	3.71	0.80	مرتفعة
2	الامتثال	3.62	0.73	متوسط

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS

تحليل الاتجاه للمحور الأول: الامتثال

يظهر من جدول (2) أن المتوسطات الحسابية لبعد الامتثال تراوحت بين (3.54 – 3.71) بدرجات اتجاه عام للموافقة مرتفعة ومتوسطة، حيث كان أعلاها للفقرة رقم (1) " يوثق المصرف سياسة الامتثال بلغة واضحة واتاحتها داخل المصرف وتحديثها بانتظام " بمتوسط حسابي مقداره 3.71 وبانحراف معياري (0.90) واتجاه للموافقة مرتفع، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.70) للفقرة رقم (2) "يعمل المصرف باستمرار على تحسين ملاءمة وكفاية وفعالية نظام إدارة الامتثال " وبانحراف معياري (0.89) واتجاه للموافقة مرتفع، بينما بلغ أدناها للفقرة رقم (14) " يُقّيم المصرف أداء وفعالية نظام إدارة الامتثال " بمتوسط حسابي 3.54 وبانحراف معياري (0.96) واتجاه للموافقة متوسط، بينما بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملًا 3.62 وانحراف معياري 0.73 واتجاه للموافقة متوسط.

جدول 2: تحليل الاتجاه لمتغير الامتثال مرتب تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	يوثق المصرف سياسة الامتثال بلغة واضحة واتاحتها داخل المصرف وتحديثها بانتظام	3.71	0.90	مرتفعة
2	يعمل المصرف باستمرار على تحسين ملاءمة وكفاية وفعالية نظام إدارة الامتثال	3.70	0.89	مرتفعة
3	يحدد المصرف التزاماته المتعلقة بالامتثال وآثارها على انشطته وخدماته	3.70	0.82	مرتفعة
4	تشجع إدارة المصرف السلوك الذي يخلق ويدعم الامتثال	3.68	0.87	مرتفعة
5	لدى مجلس الإدارة والإدارة العليا، السياسة المعمول بها لضمان الالتزام بالامتثال	3.67	0.87	متوسط
6	يضع المصرف خطة للمراقبة المستمرة ويحدد عمليات المراقبة	3.65	0.93	متوسط
7	يوجد لدى المصرف خطط لمعالجة مخاطر عدم الامتثال	3.64	0.89	متوسط
8	يتحكم المصرف في التغيرات المخططة ويراجع عواقب التغيرات غير المقصودة ويتخذ إجراءات لتخفيف أي آثار ضارة حسب الضرورة	3.61	0.90	متوسط
9	يوجد لدى المصرف عملية تصعيد واضحة في الوقت المناسب تضمن رفع جميع حالات عدم الامتثال والإبلاغ عنها وتصعيدها إلى الإدارة	3.60	0.94	متوسط
10	يتوفر لدى المصرف إجراءات لتحديد التغيرات في القانون والتزامات الامتثال الأخرى وعمليات تقييم أثر التغيرات وتنفيذها حسب الاقتضاء	3.60	0.93	متوسط
11	يقوم المصرف بوضع وتوثيق وتنفيذ وصيانة إجراءات لدعم سياسة الامتثال وترجمة التزامات الامتثال إلى واقع عملي	3.59	0.93	متوسط

12	يتم تشجيع الموظفين على الرد والابلاغ عن عدم الامتثال دون خوف من الانتقام	3.58	0.94	متوسط
13	يحدد المصرف الكفاءة اللازمة للموظفين المتعلقة بالامتثال ويتخذ الإجراءات اللازمة لاكتساب الكفاءة	3.58	0.97	متوسط
14	يُقّيم المصرف أداء وفعالية نظام إدارة الامتثال	3.54	0.96	متوسط
	للمحور ككل	**3.62**	**0.73**	**متوسط**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS

تحليل الاتجاه للمحور الثاني: الحوكمة الشرعية

يظهر من الجدول (3) أن المتوسطات الحسابية لبعد الحوكمة الشرعية تراوحت بين (3.60 – 3.85) بدرجات اتجاه للموافقة مرتفعة ومتوسطة، حيث كان أعلاها للفقرة رقم (1) " لضمان نظام فاعل للحوكمة الشرعية فلا بد من أن يقوم ويعتمد على مجموعة من المبادئ: الإطار العام للحوكمة الشرعية، والمسؤولية، والكفاءة، والاستقلالية، والسرية، والتناسق، والشفافية " بمتوسط حسابي مقداره 3.85 وبانحراف معياري (0.90)، واتجاه للموافقة مرتفع، ثم يليها المتوسط الحسابي (3.80) للفقرة رقم (2) " تسعى حوكمة الرقابة الشرعية لدى المصرف في معالجة أي مخالفات شرعية" وبانحراف معياري (0.95) واتجاه للموافقة مرتفع، بينما بلغ أدناها للفقرة رقم (11) " يوظّف المصرف المؤهلات العلمية والتخصصية للعاملين والتي لها دور مهم في تحسين جودة وفعالية الحوكمة الشرعية " بمتوسط حسابي 3.60 وبانحراف معياري (1.03) واتجاه للموافقة متوسط، وأخيراً بينما بلغ المتوسط الحسابي للبعد كاملًا 3.71 وانحراف معياري 0.80 واتجاه للموافقة متوسط.

جدول 3: تحليل الاتجاه لمتغير الحوكمة الشرعية مرتب تنازليًا حسب المتوسطات الحسابية

الترتيب	المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	لضمان نظام فاعل للحوكمة الشرعية فلا بد من أن يقوم ويعتمد على مجموعة من المبادئ: الإطار العام للحوكمة الشرعية، والمسؤولية، والكفاءة، والاستقلالية، والسرية، والتناسق، والشفافية	3.85	0.90	مرتفع

2	تسعى حوكمة الرقابة الشرعية لدى المصرف في معالجة أي مخالفات شرعية	3.80	0.95	مرتفع
3	يتم طمأنة أصحاب المصالح لدى المصرف أن جميع عملياتها وأنشطتها متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية	3.76	0.98	مرتفع
4	يتبع المصرف التعاليم الصحيحة لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال حصوله على الفتاوى والقرارات الشرعية الصائبة	3.74	1.01	مرتفع
5	لدى المصرف إطار حوكمة شرعية مستقل ومناسب لعملها في المصرف	3.74	0.91	مرتفع
6	وجود حوكمة شرعية في المصرف تحكم عمليات الفتوى والتشريع	3.71	0.97	مرتفع
7	جميع الأنشطة والعمليات التي يقوم بها المصرف تتم وفق أحكام الشريعة الإسلامية من خلال حوكمة الرقابة الشرعية لها	3.71	1.02	مرتفع
8	تعتمد الحكومة الشرعية على حوكمة كل من "الفتوى والتشريع" و"الرقابة الشرعية" و"الإفصاح الشرعي"	3.69	0.85	مرتفع
9	حوكمة الرقابة الشرعية تغطي كافة أنشطة المصرف، والموظفين، والأنظمة، والأهداف، والسياسات والبرامج الحالية والمستقبلية	3.68	0.98	مرتفع
10	صراحة ووضوح التقارير الشرعية السنوية للهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الخارجي يطمئن المساهمين والمتعاملين مع المصرف	3.65	1.04	متوسط
11	يوظّف المصرف المؤهلات العلمية والتخصصية للعاملين والتي لها دور مهم في تحسين جودة وفعالية الحوكمة الشرعية	3.60	1.03	متوسط
	للمحور ككل	**3.71**	**0.80**	**مرتفع**

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج تحليل SPSS

اختبار فرضيات البحث

تم توظيف نمذجة المعادلات البنائية في هذه الدّراسة لاختبار الفرضيات البحثية، ويمكّن هذا النّوع من التّحليل من اختبار مجموعة من العلاقات بين المتغيرات التّابعة والمستقلة والوسيطة دفعة واحدة، مما يعطينا صورة شاملة لشكل العلاقة بين المتغيرات عوضاً عن تجزيئها واختبارها في هياكل منفصلة في أنواع التّحليل الأخرى. تم توظيف برنامج Amos لبناء النّموذج القياسي لمتغيرات الدّراسة الذّي مكننا من التّأكد من صلاحية النّموذج لقياس متغيرات الدّراسة، ومن ثم النّموذج البنائي الذّي يمكننا من اختبار الفرضيات البحثية مهما كان عددها ومهما كان نوعها سواء كانت تابعة، مستقلة، وسيطة أو معدّلة بدفعة واحدة.

عند اختبار الفرضيات هناك عدة مؤشرات احصائية يوفرها البرنامج يمكن من خلالها الحكم على الفرضيات مثل قيمة P (sig) الاحتمالية والتّي تشير إلى أن الأثر أو العلاقة دالة احصائياً إذا كانت قيمة p أقل من 0.05، بينما تنفي وجود الأثر أو العلاقة إذا كانت قيمة P الاحتمالية أكبر من 0.05 وهي مستوى الثّقة الذّي تم اعتماده في هذه الدّراسة. يوفر البرنامج أيضاً قيمة الارتباط بين متغيرات الدّراسة r حيث يعطينا معلومات اضافية عن العلاقة بين المتغيرين مثل قوة العلاقة بين المتغيرين، حيث تكون العلاقة بين المتغيرين قوية كلما اقتربت من الواحد الصحيح قيمة معامل الارتباط تتراوح بين (-1 و +1) بينما تشير إشارة المعامل إلى اتجاه العلاقة، فالإشارة الموجبة تشير إلى علاقة ايجابية أو طردية بين المتغيرين وتشير الإشارة السالبة إلى علاقة سلبية أو عكسية بين المتغيرين.

نتائج اختبار الفرضيّة

تم تحديد الفرضية الثالثة في الدراسة الحالية بما يلي "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن عند مستوى معنوية 0.05، يشير الجدول التالي إلى نتائج التحليل باستخدام برنامج AMOS حيث يبين القيمة الاحتمالية P، والتقدير، ومستوى الثقة، والحكم على الفرضية من خلال هذه المؤشرات.

جدول 4: اختبار الفرضيّة الثانية

الفرضيّة	القيمة الاحتمالية P-value	التقدير Estimates	مستوى الثّقة Level of Significant	الحكم على الفرضيات
C → Sh.G	0.000	0.745	0.05	قبول الفرضيّة الثّانية (دالة احصائياً)

الامتثال←الحوكمة الشرعية				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج SEM باستخدام Amos

وبناء على الجدول السابق رقم (4)، الذّي يوضح مخطط النّموذج البنائي للعلاقات السببية بين متغيرات الدّراسة يتبين أن الفرضيّة الثّانية محققة عند مستوى ثقة 5 %، حيث إن قيمة P تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الثّقة المحدد في هذه الدّراسة لاختبار الفرضيات (0.05) وبالتّالي فالفرضية دالة احصائياً. وبالتّالي فالمتغير الوسيط (الامتثال) له أثر ذو دلالة احصائية على المتغير التّابع (الحوكمة الشرعية) عند مستوى ثقة 0.05.

ويتضح أيضاً أن قوة العلاقة الارتباطية عالية يشير إليها مستوى الثّقة العالي ومستوى التقدير المرتفع حيث بلغ 0.745، وتشير النّتائج أيضاً إلى الاتجاه الايجابي لهذه العلاقة، أي أن الامتثال يتناسب طرداً مع الحوكمة الشرعية لدى موظفي المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن.

مناقشة نتائج البحث والإجابة على سؤال البحث

تمت صياغة السؤال البحثي الذي ينص: ما مدى أثر الامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن؟ وتمت الإجابة على هذا السؤال من خلال اختبار الفرضية بأنه "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للامتثال على الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا والأردن" تم قبول الفرضية أن الامتثال علاقة طرية تتناسب مع الحوكمة الشرعية، فكلما زاد الامتثال للقوانين والإجراءات والمعايير، زادت الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية، والعكس صحيح كلما نقص الامتثال نقصت الحوكمة الشرعية في المصارف الإسلامية.

هذه النتيجة تدل على أن للامتثال أثر على الحوكمة الشرعية في المصارف، وخاصة الامتثال للقوانين والإجراءات والمعايير ولعل أهما الامتثال للمعايير الشرعية في المصارف الإسلامية، فكلما زاد درجة الامتثال لإدارات لمصرف والموظفين لهذه المعايير والإجراءات والقوانين، زاد امتثال المصرف للحوكمة الشرعية. لذا المصارف الإسلامية إذا تبنت وأهتمت أكثر بالامتثال ووضعت لها معايير أو ترسيخها في إداراتها تلتزم بها وتُلزم الموظفين بها لما لها من أثر على سمعة المصارف في جذب العملاء والمستثمرين والحفاظ على أصحاب المصالح واستمرارهم.

وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من: دراسة الحداد، زينب أحمد جعفر، والعبيدي، ارادن حاتم ،2021 توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمهما وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين الامتثال المصرفي والأداء المتميز; دراسة الوابل، 2019 توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية طردية معنوية بين متغير مدى الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وكفاءة أداء المصارف في المملكة العربية السعودية; دراسة قاشي، زينب، 2017 اتضح من خلال هذه الورقة البحثية ان امتثال البنوك الإسلامية للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية يؤدي الى زيادة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة وتحقيق الإدارة الرشيدة في البنوك.

توصيات البحث

بناء على نتائج الدراسة الحالية، وبناء على مناقشة النتائج التي وردت في المبحث السابق فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. على المصرف المركزي التحقق من تطبيق المصارف لدليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

2. أن يكون لدى المصارف دليل وإطار عام وواضح لمبادئ الحوكمة المؤسسية والشرعية والقوانين والتشريعات ووضوح الوظائف، ولجنة مسئولة عن ضمان الالتزام بممارسة هذه المبادئ.

3. نوصي المصارف الإسلامية الاعتناء بالامتثال من خلال تبني المصرف لوظيفة الامتثال وتطويرها وتأسيس نظام إدارة فعال لتقويم الامتثال ونشر ثقافة إيجابية داخل المصرف تجاه الامتثال للقوانيين والمعايير واللوائح المحلية والدولية لحماية سمعة المصرف من خلال كشف أو منع أي سلوك غير أخلاقي وزيادة ثقة أصحاب المصالح في أعمال وأنشطة المصرف.

4. يجب الأخذ بعين الاعتبار عند تطبيق معايير الحوكمة أثر التغيرات البيئية التي تشهد سرعة ومستمرة في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

5. تطوير القيادات المؤهلة لاستيعاب الحوكمة في كافة مؤسسات ومستويات المصارف الإسلامية الليبية.

6. الاهتمام بالبرامج التوعوية والتدريبية وإقامة الندوات والدورات للتعريف عن الحوكمة وكيفية تحسينها.

7. التركيز على إعداد قادة إداريين جدد من فئة الشباب فيما يتعلق بتطبيق الحوكمة.

8. ضرورة نشر الوعي بين المجتمعات خاصة المال والاعمال عن الحوكمة وأهميتها، والتنسيق مع كافة وسائل الإعلام لتداول مفهوم الحوكمة وأهميته ودوره في تحسين الأداء المصرفي.

REFERENCE

Ibnu ‘Īsa, Dāwud Salmān. *Al-Hukūmah wa Tatbīqātuha ‘ala al-Tadqīq wa al-Riqābah al-Syar’iyyah “Dirāsah Ta’sīliyyah Fiqhiyyah”*, Dār al-Basyā’ir al-Islāmīyyah li al-Tibā'ah wa al-Nashr wa al-Tawzi', 2020.

Al-Hānīni, Īmān. *Madā Iltizām al-Bunūk al-Urdūniyyah bi Tadbīq Mabādi’ Hawkamah al-Syarikāt*, Bahthun Mansyūr fi al-Majallah al-Iqtisādiyyah wa al-Māliyyah al-Asyawiyyah, 4 (12): 1784-1797, Jāmi'ah Al-Balqa’ al-Tatbīqiyyah al-Sulat- Jordan, 2014.

Al-Haddād, Zaynab Ahmad Ja’far, wa al-’Abīdi, Irādin Hātim. *Al-Imtithāl al-Masrifiy wa In’ikāsātuhu ‘ala al-’Adā’i al-Mutamayyiz - Dirāsah Tatbīqiyyah La’īnah min al-Masarif al-’Irāqiyyah* - Al-Jāmi'ah al-Mustansiriyyah - Kuliyyah Al-Idārah wa al-Iqtisād - Qism al-’Ulūm al-Māliyyah wa al-Masrifiyyah, Majallah Kuliyyah al-Rafidīn Al-Jāmi'ah li al-'Ulūm, ‘adad 49/2021, Iraq, 2021.

Al-Nāhidh, Abdul Azīz Ahmad Sa’ad. *Nazariyyah al-Hawkamah al-Syar'iyyah li al-Muassasāt al-Māliyyah “Dirāsah Tatbīqiyyah li Nizām al-Hawkamah li Dawlah al-Kuwait”,* Al-Jāmi'ah Al-Islāmiyyah al-’Ālamiyyah Malaysia, Risālah Duktūrah Ghayr Mansyūrah, 2019.

Al-Wābil, S.B.A. *Āthār Iltizam bi Tadbīq Mabādi' Hawkamah ‘ala Kafā’ah adā’i al-Masārif fi al-Mamlakah al-'Arabiyyah al-Sa'ūdiyyah,* Al-Majallah al-’Ālamiyyah li al-Iqtisād wa al-A’māl, 6 (1), 19-36, 2019.

Taqrīr Hai'ah al-Riqābah al-Dākhiliyyah li Sanah (2018-2019).

Hibār Abdul Razak. *Iltizām bi Mutathallabāt Lajnah Bāzil ka Madkhal li Irsā’i al-Hawkamah fi al-Qithā’i al-Masrifiy al-'Arabiy “Hālah Diwali Syamāl Afrīqiya”*, Jāmi'ah al-Syalaf Algeria, Majallah Iqtisādiyyāt Syamāl Ifriqiyya, adad Sa’biq, 2010.

Khalīl, ‘Āisyah Ali, wa Ākharūn. *Mada Tatbīq Mabādi' al-Hawkamah fī al-Masārif al-Laybiyyah “Dirāsah Hālah Masrif al-Jumhūriyyah far’a al-’Ulus”,* al-Mu’tamar al-’Ilmiy Al-Duwali al-Thālith li Kuliyyah al-Iqtisād wa al-Tijārah - Al-Muassasāt wa Isykāliyyāt al-Tanmiyah fi al-Duwali al-Nāmiyah (Libya Namūzajan) 11-13 November, 2019.

Sālim, Muhammad Mīlād. *Nahwa Taf'īl al-Hawkamah al-Syar'iyyah fi al-Muassasāt al-Māliyyah al-'Ālāmilah fi Libya*, Waraqah Mansyūrah fi al-Mu'tamar al-Akādīmīy al-Khāmis li Dirāsāt al-Iqtisād wa al-A'māl bi Jāmi'ah Misrātah bi 'Unwān "Al-Masārif Al-Islāmiyyah al-Wāqi' wa al-Ma'mūl" 17 & 18 December 2022, Tanzīm Kuliyyah al-Iqtisād wa al-'Ulūm al-Siyāsiyyah Misrātah, Libya, 2022.

Qāsyī, Y., Zaynab, K. *Imtithāl al-Masārif li al-Ma'āyīr al-Syar'iyyah wa Ahammiyatihi fi Taf'īl al-Hawkamah wa Tahqīq al-Salāmah al-Masrifiyyah*, Majallah al-Tanmiyah wa al-Istisyrāf li al-Buhuth wa al-Dirāsāt, 2 (2), 26-41, 2017.

Kamāl, Hūsyin, wa Samīrah, Hārun. *Al-Hawkamah wa Al-Imtithāl fi al-Masārif wa Dirhaman fi Mukāfahah Zāhirah al-Fasād wa al-Wiqāyah minhā*, Bahthun Mansyūr fi Majallah Ab'ād Iqtisādiyyah, adad 1, Mujallad 5, s. 107-134, Algeria, 2016.

Sekaran, U., & Bougie, R. (2013). Research Methods for Business: A Skill-Building Approach (6th Edition). New York, NY: Wiley.

Zhao, X. M., Ye, X. Q., & Zhu, D. Y. (2008). A Novel Compound Isolated From The Peels Of Citrus changshan-huyou Y. B. Chang. In Yaoxue Xuebao (Vol. 43, Issue 12).

Alamgir, Corporate Governance: A Risk Perspective, Paper Presented To Corporate Governance And Reform: Paving The Way To Financial Stability And Development, a conference organized by the Egyptian banking institute, Cairo, 7/8 May 2007.

Freeland, C. 2007. "Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks" paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7 – 8.

WEBSITE

Hai'ah al-Riqābah al-Idāriyyah https://www.aca.gov.ly

Majlis al-Khidmāt al-Islāmīyyah al-Māliyyah https://www.ifsb.org/index.php

https://ar.wikipedia.org/wiki/فضيحة_بيانات_فيسبوك-كامبريدج_أناليتيكا

Juraydah bi Wābah al-Wasthi https://alwasat.ly/news/libya/353283